

# تحرك ألماني لتجريد أردوغان من ورقة المهاجرين

## ميركل تزور تركيا لتحذير اردوغان من الاستمرار في لعبة الابتزاز بملف اللاجئين

تتوجه المستشار الألمانية أنجيلا ميركل الشهر القادم لأنقرة في زيارة ستخصصها لبحث ملف اللاجئين والمهاجرين الذي يحاول النظام التركي برئاسة رجب طيب أردوغان من خلاله ابتزاز الأوروبيين لحشد دعم وتأييد من التكتل الأوروبي لتحركات تركية لتعزيز نفوذها أو تحصيل موارد مالية يدعم بها أردوغان الاقتصاد التركي المتهاك.

برلين - تعززت المستشار الألمانية أنجيلا ميركل زيارة تركيا الشهر المقبل في وقت تكثف فيه أنقرة من تحركاتها على أكثر من صعيد بهدف تعزيز نفوذها تارة وإنقاذ حلفاء لها تارة أخرى على غرار ما تسعى لفعله في ليبيا. ولكن يبدو أن زيارة المستشار الألمانية لا تهدف إلى حث الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على العدول عن بعض السياسات التي قد تضر الشرق الأوسط إلى مزيد من الفوضى والعنف بقدر ما هي زيارة للتباحث بشأن اللاجئين والمهاجرين لاسيما بعد التهديدات التي يطلقها النظام التركي لابتزاز الأوروبيين. وأفاد متحدث باسم الحكومة الألمانية أن ميركل تعززت خلال زيارتها دعوة نظيرها التركي إلى احترام اتفاق كبح تدفق المهاجرين الذي أبرمه مع الاتحاد الأوروبي، في خطوة تعكس الخوف من أن الصراع في سوريا قد يتسبب في موجة جديدة من اللاجئين، وذلك بحسب ما ذكرت صحيفة زود دويتشه تسايتونج الألمانية.

وحذر أردوغان، الأحد الماضي، من أن بلاده التي تستضيف بالفعل 3.7 مليون لاجئ سوري، لن تتمكن من التعامل مع وصول موجة جديدة منهم، إذا أسفرت المحاولات السورية الروسية لاستعادة السيطرة على محافظة إدلب من يد المعارضة المسلحة، عن فرار المزيد من منازلهم. وقال إن أكثر من 80 ألف شخص من محافظة إدلب يتحركون صوب الحدود التركية فرارا من القصف. وقال أردوغان إن تركيا "لن تحمل على كاملها عبء اللاجئين"، مضيفاً أن "كل الدول الأوروبية وتحديدا اليونان ستلتمس الأثر السلبي". وقال الرئيس التركي إنه "حينئذ سيكون من المعتزرت تجنب رؤية مشاهد مشابهة لما قبل 18 مارس"، في إشارة



اللاجئون سلاح أنقرة في وجه الأوروبيين

واعتبرت الأمم المتحدة من قبل عن قلقها إزاء الأوضاع، وطالب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش بإنهاء فوري للأعمال العنيفة، مشيراً إلى أن التصعيد الأخير أدى إلى مقتل عشرات المدنيين ونزوح 80 ألف فرد على الأقل، من بينهم 30 ألفاً نزحوا خلال الأسبوع الماضي.

ويحاول أردوغان ابتزاز الأوروبيين وترهيبهم بموجة جديدة من اللجوء والمهاجرين مشابهة لتلك التي حدثت في العام 2016 والتي كانت ألمانيا أكبر متضرر منها وهو ما يثير زعر قيادة الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى محاولته استغلال ورقة الدواش الذين تسجنهم أنقرة لكسب نقاط سياسية تصب في مصلحة تركيا على غرار دعم التوغل العسكري لأنقرة في الأراضي السورية.

هناك، حيثما تتوفر مداخل مفتوحة، لزيادة مصداقيتها في اهتمامها بالقضايا الإنسانية.

### متحدث باسم الحكومة الألمانية قال إن ميركل تعززت دعوة نظيرها التركي إلى احترام اتفاق كبح تدفق المهاجرين للاتحاد الأوروبي

وكانت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قد وجهت اتهامات حادة للقيادة السورية وروسيا وإيران بسبب القصف في محافظة إدلب، التي تمثل المعقل الأخير للمتمردين، حيث تسيطر عليها ميليشيات هيئة تحرير الشام المقربة من تنظيم القاعدة.

وقالت برانتشر "يتعين على الحكومة الألمانية طرح مشروع القرار على نحو ملج الأن مع شركاء آخرين في الجمعية العامة للتغلب من خلالها على العرقلة الروسية والصينية".

وانتقدت برانتشر استمرار الخلاف في أوروبا حول توزيع اللاجئين وتجاهل أسباب اللجوء، قائلة "في ظل انتباه المجتمع الدولي، يقصف الدكاتور الأسد بدعم روسيا إدلب بشدة، دون مراعاة للمدنيين أو المستشفيات والمدارس"، مشيرة إلى أن الوضع في شمال سوريا كارثي، وأضافت "يتعين على الحكومة الألمانية المطالبة بإنهاء القصف... على الأقل بتعين إجراء إجماعي إنساني من إدلب لمعالجة الأفراد المصابين بإصابات بالغة".

وظالت برانتشر أيضاً الحكومة الألمانية بزيادة مساعداتها الإنسانية

وكان الاتحاد الأوروبي قد وافق على تقديم مساعدة مالية للاجئين السوريين في تركيا مقابل فتح أنقرة أبوابها لهم. وفي سياق المساعي الألمانية في ملف اللاجئين، طالب حزب الخضر الألماني بإعادة طرح مشروع القرار الأممي بشأن تقديم مساعدات إنسانية لسوريا.

وقالت خبيرة شؤون الخارجية في الحزب، فرانتسيسكا برانتشر، في تصريحات لوكالة الأنباء الألمانية نشرت الجمعة، إنه يتعين على الحكومة الألمانية المحاولة مجدداً لترتيب القرار في الجمعية العامة للأمم المتحدة. ويذكر أن روسيا والصين استخدمتا حق النقض (الفيتو) قبيل عيد الميلاد ضد مشروع القرار الذي طرحته ألمانيا لمواصلة تقديم مساعدات إنسانية أممية إلى سوريا.

### بنك خلق التركي يفشل في وقف دعوى قضائية ضده

نيويورك - فشل بنك خلق التركي المملوك للدولة بوقف دعوى قضائية أميركية تتهمه بمساعدة إيران في الالتفاف على عقوبات اقتصادية تفرضها الولايات المتحدة، وذلك بعد أن رفض قاض اتحادي طلباً بذلك من البنك.

وقال القاضي الأمريكي ريتشارد بيرمان إن بنك خلق لن يواجه ضراً لا يمكن إصلاحه في حالة المضي قدماً في القضية، وإن احتواء الأضرار الاقتصادية التي قد تلحق به وبسمعته "يمكن تحقيقه على الوجه الأمثل إذا عجل بنك خلق بالرد على التهم الجنائية الموجهة إليه". ولم يرد محامو بنك خلق حتى الآن على طلبات التعليق. ويرفض بنك خلق الإقرار بالذنب أو نفيه في تهم الاحتيال وغسل الأموال التي أعلنت بحقه في 15 أكتوبر.

وطالب البنك من بيرمان تجميد القضية إلى أن تبت محكمة الاستئناف الاتحادية في مناهاتن، في ما يمكن أن "يمثل مثقلاً خالصاً" للطعن على الاختصاص القضائي للمحاكم الأميركية دون اشتراط الإقرار بالذنب أو نفيه أولاً.

وتهدد التهم بتعقيد العلاقات الأميركية التركية، وقد أعلنت بعد يوم من فرض الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عقوبات على تركيا لشنها هجوماً عسكرياً ضد القوات الكردية في شمال سوريا. ويقول ممثلو الادعاء الأميركيون إنه بين 2012 و2016، استخدم بنك خلق ومسؤولوه التنفيذيون خدمات للحصول الأموال وشركات تعمل كواجهة في إيران وتركيا للتهرب من العقوبات.

وحاول الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن يلعب ورقة بنك خلق لضرب خصوم سياسيين كانوا مقربين منه منهما إياهم بالتورط في قضية البنك.

## بروكسل غير متفائلة بعزم لندن عدم تمديد الفترة الانتقالية لبريكست

تجاري حيث تطرح الولايات المتحدة نفسها كشريك مستقبلي هام لبريطانيا، بينما تحاول اليابان بدورها استمالة البريطانيين من خلال الحديث على ضرورة بدء التفاوض مع بريطانيا فور تنفيذ بريكست.

### جونسون يسعى إلى الانتهاء من إبرام اتفاق تجاري طويل الأمد مع الاتحاد الأوروبي بحلول نهاية 2020

وتتنزل هذه التصريحات في ظرف قطع فيه رئيس الوزراء المحافظ شسوطا كبيراً في تنفيذ صفقته التي توصل إليها مع الأوروبيين بشأن بريكست بعد أن منح مجلس العموم الذي يمثل فيه المحافظون غالبية، تصويتاً مبدئياً على اتفاق بريكست.

ومن المنتظر أن تخرج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي رسمياً في 31 أكتوبر من يناير المقبل لتنتقل بعد ذلك الفترة الانتقالية.

وسيكون البريطانيون خلال هذه الفترة التي تنتهي مع نهاية العام 2020 مجبرين على تطبيق القواعد الأوروبية والاستفادة منها من دون أن تكون المملكة المتحدة ممثلة في مؤسسات الاتحاد.

ويمكن أن تمتد هذه الفترة مرة واحدة لعام أو عامين، لكن أي طلب في هذا الاتجاه يجب أن يقدم قبل الأول من يوليو، لكن جونسون بصر على أنه سيطرخ قانوناً يمنع تمديد هذه المرحلة.

باريس - ذكرت رئاسة المفوضية الأوروبية أرسولا فون دير لاين أن الفترة الانتقالية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (بريكست) ربما تحتاج لتمديد إلى ما بعد نهاية 2020، في تلميح ربما لا يروق لرئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون الذي يدفع نحو التجهيل بخروج بلاده من التكتل الأوروبي.

ويأتي هذا التصريح من رئاسة المفوضية الأوروبية ليضاف إلى الموافقات التي تسعى إلى فني جونسون عن منع إجراء تعديل للفترة الانتقالية التي ستفاوض المملكة المتحدة خلالها من أجل التوصل لاتفاق تجاري مع الأوروبيين.

وأضافت فون دير لاين في تصريحات لصحيفة "لي زيكو" الفرنسية إن جونسون يسعى إلى الانتهاء من إبرام اتفاق تجاري طويل المدى مع الاتحاد الأوروبي بحلول نهاية 2020.

وأضافت فون دير لاين في تصريحاتها التي أوردتها وكالة "بلومبرغ" للأنباء أن هذا الموعد ينطوي على "تفاؤل".

وتابعت "أشعر بقلق بالغ بسبب الفترة القصيرة المتبقية... يبدو لي أنه يتعين على الطرفين التساؤل بشأن إمكانية إتمام كافة المفاوضات خلال هذه المهلة القصيرة من الوقت".

وذكرت أنه يتعين على المفاوضات تقييم موقفهم بحلول منتصف العام، وأضافت أنه "إذا ما استدعت الضرورة، يمكن التوصل إلى اتفاق بشأن تمديد الفترة الانتقالية".

ويأتي موقف فون دير لاين في وقت تتهاطل فيه العروض المغربية على لندن من أجل التوصل لاتفاق

وأضاف "كلما استمرت المظاهرات، كلما زادت المخاطر على سمعة حكومة حريصة على جذب استثمارات أجنبية". وتابع أنه لا يتوقع نهاية سعيدة وهادئة، حيث أن هناك غضباً بين الجانبين.

وتتم تعليق خدمات الإنترنت عبر الهاتف المحمول وخدمات النطاق العريض للاتصالات في 15 منطقة من بينها أجرا وغازي أباد المتاخمتين للبلهي.

وتم إرسال قوات أمنية إضافية إلى مناطق حساسة لمنع أي اندلاع محتمل للعنف والإشتباكات بعد صلاة الجمعة، حسبما ذكرت قساة "إن دي تي في" الإخبارية.

ويسمح تعديل قانون الجنسية لعام 2019 للمهاجرين من الهندوس والسيخ والبوذيين وأتباع الديانة الجاينية والبارسيين والمسيحيين، الفارين من الاضطهاد الديني في دول باكستان وبنجلاديش وأفغانستان المجاورة ذات الأغلبية المسلمة، بالحصول على المواطنة بصورة سريعة.

ويقول المنتقدون إن القانون يتعارض مع الدستور الهندي العلماني ويرمي إلى تهيش المسلمين الذين يشكلون نحو 14 بالمائة من تعداد السكاني الهندي البالغ 1.3 مليار نسمة.

وتعيش الهند منذ أكثر من أسبوعين احتجاجات واسعة رافقتها اشتباكات وأعمال عنف، لم تخفي الحكومة في نيودلهي عن المضي قدماً في تنفيذ قانون الجنسية الجديد.

وكان مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قد عبر في وقت سابق عن قلقه من أن القانون "يبدو أنه يقوض الالتزام بالمساواة بموجب القانون المنصوص عليه في الدستور"، فيما أعربت واشنطن والاتحاد الأوروبي أيضاً عن قلقهما.

## السلطات الهندية تشدد موقفها مع تنامي الاحتجاجات المناهضة لقانون الجنسية

يجلسوا في منازلهم ويسألوا أنفسهم ما إذا كان مسأهم صحيحاً". ولم يعلق على مزاعم بشأن لجوء الشرطة على نطاق واسع إلى إجراءات وحشية.

وكانت المواجهات قد تواصلت الخميس بسبب قانون الجنسية المثير للجدل في الهند، فيما نظم معارضوه احتجاجات جديدة والقي الحزب الحاكم باللائمة على سياسيي المعارضة في التحريض على أعمال العنف.

وقال وزير الداخلية الاتحادي أميت شاه في تجمع في نيودلهي "تسبب حزب المؤتمر الذي يقود المعارضة في حالة من الارتباك بشأن تعديل قانون الجنسية". وتابع شاه "لقد التزموا الصمت عندما جرى تمريره في البرلمان والآن ينشرون الشائعات"، مضيفاً أن هذا أدى إلى تظاهرات عنيفة.

واتهم نشطاء حقوق الإنسان والسياسيون المعارضون شرطة ولاية أوتار براديش باستخدام القوة المفرطة ضد المحتجين.

ويحكم الولاية حزب بهاراتيا جاناتا القومي الهندي الذي يرأس الحكومة الاتحادية الهندية أيضاً.

ويأتي ذلك في وقت يسود فيه التوجس من أن تتضرر الحكومة وتتهزئ الثقة فيها أكثر بعد هذه الموجة من الاحتجاجات حيث ذكر مايكل كوجيلمان، الباحث البارز لشؤون جنوب آسيا في مركز "ويلسون" في واشنطن، الذي يجري أبحاثاً عن السياسة الهندية خلال العقد الماضي "هذا القانون الجديد والاحتجاجات التي نجمت عنه يمكن أن تسفر عن خسائر سياسية واقتصادية لحكومة كانت تتمتع حتى وقت قريب باجواء هادئة نسبياً".

وبعد أيام من محاولة تهدئة المخاوف بشأن الحملة حول قانون الجنسية في اجتماع حاشد في العاصمة، ضاعف مودي ووزرؤه جهودهم الأربعة.

### 25 شخصاً قتلوا و آلاف احتجزوا وخرج عشرات الآلاف للاحتجاج ضد قانون الجنسية

والقى مودي باللوم على المتظاهرين في عملية التخريب التي حدثت خلال أسبوعين من المظاهرات في مختلف أنحاء البلاد.

وقال مودي في حدث أقيم في مدينة لوكناو عاصمة ولاية أوتار براديش "هؤلاء الواهمون والمتسببون في أضرار للممتلكات العامة يتعين أن

ينودلهي - تتجه الأوضاع في الهند إلى مزيد من التازم في ظل تشبث السلطات بقانون الجنسية الجديد الذي يرى منتقدوه المسلمون أنه سيطال من تمثيلتهم في البلد الآسيوي.

ووضعت حكومة رئيس وزراء الهند، ناريندرا مودي نفسها على مسار تصادمي مع هؤلاء الذين يحتجون ضد قانون جديد بشأن الجنسية على أساس الدين، مما أثار مخاوف بشأن تعيق الاستقطاب في مختلف أنحاء الهند، في وقت يعثر فيه الاقتصاد.

وقالت وكالة "بلومبرغ" للأنباء الجمعة إن 25 شخصاً على الأقل لقوا حتفهم وأصيب العشرات وتم احتجاز الآلاف، فيما خرج عشرات الآلاف من الأشخاص في مختلف أنحاء الهند إلى الشوارع للاحتجاج ضد تعديل قانون الجنسية، الذي تم تمريره في البرلمان في الـ11 من ديسمبر الجاري.



تصاعد الاحتقان